الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 13 صفر 1440 هـ/ 22 أكتوبر 2018 – السنة الثانية عشرة – العدد 3297 الوسط Monday 22th October 2018 - 12 th year - Issue No.3297

«التجاري» يعلن الفائز في حساب النجمة الأسبوعي

قام البنك التجاري بإجراء السحب الأسبوعي على "حساب النجمة " وذلك ضمن برنامج سحوبات النجمة على جائزة 5،000 دينار كويتي، وكانت الجائزة من نصيب محمد جابر حجي محمد ، وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة السيدة / لطيفة الجيعان.

وقد أوضح البنك أن جوائز حساب النجمة أصبحت مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، وسوف تكون هناك جوائز أسبوعية بقيمة 5،000 د.ك، وشهرية بقيمة 20،000 د.ك، وجائزة نصف سنوية وقدرها نصف مليون (500،000) دينار، بالإضافة إلى الجائزة الكبرى التي سيقام عليها السحب في يناير 2019 وهي (1،500،000 دينار كويتي) الجائزة النقدية الأكبر سنويا ليس فقط على مستوى الكويت بل على مستوى العالم.

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات والفوز بالجوائز القيمة، كشف البنك أنه يمكن فتح حساب النجمة فقط بإيداع 100 دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500 دينار لدخول جميع السحوبات على كافة الجوائز التي يقدمها الحساب.

في ظل اعتمادنا على مورد يخضع لتقلبات السوق وتحولات الأحداث

الهاشل: لسنا بمنأى عن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية

الهاشل متحدثاً

لقطة جماعية

طالب محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل نظراءه محافظي البنوك المركزية الخليجية بأن يبادروا بالدفع بالإصلاحات الاقتصادية "مختارين" قبل أن يضطروا إليها اضطرارا.

وقال الهاشل في كلمة افتتح بها اجتماع محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي "علينا ألا نركن إلى الدعة، فلسنا بمنأى عن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، لاسيما في ظل اعتماد اقتصاداتنا على مورد أساسي يخضع لتقلبات السوق وتبدلات السياسة وتحولات الأحداث" مشيرا إلى النفط.

وعانت دول الخليج من هبوط أسعار النفط بين 2013 و2016 وبدأت خططا للإصلاح الاقتصادي والتقشف، لكن مع ارتفاع أسعار النفط حاليا، تراجعت لدى كثير منها الرغبة في المضي قدما في إجراءات الإصلاح الاقتصادي غير الشعبية.

وقال الهاشل "أن نبادر إلى الإصلاح مختارين خير لنا من أن نلجأ إليه مضطرين. فبذلك نعالج بروية وخطى وئيدة الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتنا ونجد السير في طريقنا نحو التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على الموارد النفطية".

وفيما يلي نص كلمته :

تُرحبُ بكُمُ الكويتُ،ترحبُ بكم قلوبُ أهلها الموشّاةُ بالمحبة والأخوّة والوفاء، وأشكرُكم على تلبيةِ الدعوة لَلمشاركَة في الاجتماع الحاديَ والسبعَينَ، للجنةَ محافظي مؤسسات النقد والبنوكَ المركزيةَ لدول مجلَس التعَاون لدولَ الخليجَ العربية، سائلاً المولى أن يَشُدَّ عَضُدَ أخوتنا، وأن يأخذَ بأيدينا إلى ما يسوقُلأوطاننا الخيرَ، ويقيها الضيرَ، وأن يُرشدَنا إلَى ما فيهاستدامةُ الازدهارِ والرفاهَوالعيش الكريمَ.

هانَحنُ بفَضل اَلله نلتقي من جديد، ونلمس تعافيًا فَي الاقتصاد العالميِّ،ونشهدُ تجاوزَالاقتصاداتَ المتقدمة مرحلةَ الركود محققة ارتفاعاً نسبياً فَي معدلات النمَوِّ، وانخفاضًا ملحوظًا في نسب اَلبطالة، يترافقُ ذلكَ مع تحسّن في أسعار النفَط وتوقعات بتماسُكَها في المدَى المَنظور، فيَ ضَوءارتفاع الطَلَب وشُحّ العَرض.

غيرَ أنَّ الفضاءَ العالميَ لَم يَزَلْ مشحونًا بالتوتر والاستقطاب، الذي ما بَرحَت الأيامُ تُذكيه، والحوادثُ تُؤَجّجُهُ، ولَم تَزل سماءُ الاقتصاد العالميِّ تتلبدُ بغيوم داكنة، تلوحُ من بيَنها نذرٌ كثيرةٌ، وتخبّئُ وراءَهَا ما لا نعلمُ كُنهَهُ من خَبايا المستقبل، الذي تتردد في آفاقها صداءُ النزاعاتَ التجاريّة والماليّة منذرةً بحَروبٍ اقتصاديةٍ يعم فيهاَ الخَسَارُ.

وَ هاهيَ البنوكُ المركزيةُ لكبرى الاقتصَادات العالميّة تُواصلُ رجوعَهَا عن سَياساتها النَقدية غَير التقليدية،بيدَ أنَّ رجوعَها هذا يتَباينُ في الكيفيَة والوَتيرة، فَيستَثيرُ ما نُعَايشُهُ من هجرَة رؤوس اَلأموال من الأسواق الناشئة، وَنرى كيفَ تلتهبُ معها تقلباتُ أسعَار صرف العُملات وتهوي قيمُ الأصول في تلكم الأسواق،في ظل اختلالات عالميَة متصاعدة وارتفاع جمٍّ في حجم الديونِ، وضغوطٍ متزايدةٍ على صانعيَ السيَاسات للنكوص عنَ القواعد التنظيمية التيَ أُرسيتَ بعدَ الأزمة المَالية العالميَة.

وأدّى تبنّي بعَضُ الاقتصادات المتقدمة لسياسات نقدية انكماشية بعدَ توسعيّة، إلى ارتفاعِ أسعار الفَائدة والصرفُ لديها مما أثّرَ على تَنافسية اقتصاداتَها، فجَنحَت إلى فرض تدابيرَ حمائية، وَسادَت المشهدَ الاقتصاديَ العالميَ نظرةٌ انعزاليةٌ على نحو غير متزن، ولا متسق مع أبعاد الدورات الاقتصَادية، وهذه كلُّها عوامِلُ تسعّرُ جذوةَ نزَاع اقتصَاديٍّ عالميٍّ يصعبُ التَكهُّنُ بمآلاتهَ.

وَسْطَ هذَا اليَمِّ من المتغيرات، كُلّما نظرتُ إلى أوطاننا، وتأمّلتُ حالَها، تذكرتُ قولَه تعالَى:

﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾

وشكرتُهُ علىَ أن أنعمَ علَى بلادنَا بالأمن والاستقرار والرخاء، وقيّضَ لها منَ بَنيها من لَا يُعوزُهُمَ العزمُ، ولا يَنقُصُهُمُ العلمُ، وأمّدَها بخيرات تعينُها علي مواجهة أعتى الصعاب، إذا اتحدَ سعيُنا وتعاضَدَت قوانا واجتَمعَ رأيُنا، وهذا ما نجتمعُ منَ أجلها ليومَ، حتى نرى رأيَنا في أمثل السبل وَأقوَمها لنحوطَ اقتصاداتنا بالاَستقرار ونُمَهّدَ لها طريقًا آمنًا نَحوَ تحقيق الرفاه المستدام لحاضرشعوبنا ومستَقبلها.

ومعَ بواعثَ التفاؤل وحَقائق الاستقرار علينا أَلا نركنَ إَلى الدَّعة، فلسنا بمنأىً عن التحديات الاقتصاديَة والجيوسياسيةَ، لاسيّما في ظلّ اعتمادَ اقتصاداتنا علىَ مورد أساسيٍّ يَخضعُ لتقلبات اَلسوق وتبَدُّلات السياسة وتحولات الأحداث.

وفي مَثل هذه اَلأحوال، يتعاظمُ وقرُ مسؤولية اَلبنوَك المركزية، وتَرمُقُها الأنظارُ،مَترقبةً مَنها سَديدَ القرار، وعلينا جميعًا تقعُ مسؤوليةُ الدفعَ نحوَ الإصلاحات الاقتصادية والهيكليةَ المدروسة، مَادامَ في الوقَت مُتّسَعٌ، وفي الإمكَان وُسعٌ. وَلأن نبَادرَ إلى الإصلاح مختَارينَ خيرٌ لنا من أن نلجأ إليه مضَطرينَ، فبذلكَ نعالجُ بروّيةَ وخَطىً وئيدة الاختلالات الهيكليةَ فيَ اقتصاداتنا، وَنَجدُّ السيَرَ في طريقنَا نحوَ التَنويع الاقتصَاديِّ وخَفضَ الاعتماد على المَوارد النفطية ورفع التنافسيَة وتهيئة البيَئة الاستثماريةَ وزيادة مسَاهمة اَلقطاع اَلخاصّ وبناءَ القُدُراتَ البشريةَ الوَطنيَة بما يَسهمُ فيَ تطويرَ بيئة اقتصَادية كليَة مزدهرَة.

وإنّ هذَه الإصلاَحاتَ لَفي مَنال أيماننا إن صَحّ منا العَزمُ وجَدَّ منّا السَّعيُ واتّسقت بيئَنا الجهودُ، وعلينا ألّا نَفُتَّرَ عن تقديم المشورة لحكوماتنا، وألّا نَنيَ في اتخاذ الإجراءات التحوطيّة، والمبادراتَ الإصلاحيةَ، لنتفوقَ علَى التحديات،انطلاقًا من حقيقة أنّ السلامةَ الماليةَ وَالنقديةَ إن هيَ إلا أساسٌ وانعكاسٌ،لمتانة الاقتصاد وقوته، وأنَّ استقرارَ الأوضاعَ المالية وَالاقتصَادية إن تحقّقَ على أسَس مستَدامة فسوفَ ينهمرُ غيثًا على أوطاننا ويمتَدُّ رخاءً بين يديَ مستقبلنا.

ونحنُ نستطَلعُ الواقعَ ونستشرفُ المستقبلَ، تملأُ أعيُنَنا حقيقةٌ لا نملكُ أن نصرفَ عنها الفكرَ، إذأضحَتالتِّقنيّاتُ على العموم، والماليّةُمنها علي اَلخصوص واقعًا يوميًا، وَمَا زالَ سيلُ ابتكاراتهاَ العَرم يفيضُ بما ينفعُ الناسَ، مُغيّرًا في جَرَيَانه وجهَ التعاملات المالية والمصرفية، وَمضيفًا إلى مَهامَ الجهَات الرقابية أعباءً أخرى جديدةً، تتجلىفيالحاجة إلى اقتناص مزايا هذه التِّقنيّات من سرعَة وكفاءةَ وسهولة، دَون تساهل مع مخَاطرها، وهذا يتطَلّبُ توازُنًا دقيقًا، يستدعيَ أن تكونَ البنوكُ المركزيةُ على ذات الوتيرة من سرعة التفاعل والاستجابَة لتلكُمُ التِّقنيّات.

على أنّ ذلكَ لا يعني التَّسرعَفي تطبيق التِّقنيّات المالية الجديدة قبلَ فحصها وتقييَمها، فكم ارتَدَّ التطبيقُ المتسرعُ إلى عواقبَ غير مَحمودة، ولذا فمنَ الحكمَة وضعُ القواعَد المنظّمَة التي تتناسبُ والمَخاطرَ دونَ إبَطاء، كمَا أنّهُ من المفيد تبني بيئة رقَابيّة تجَريبية تختبرُ المنتَجَات وَالخدَمَات المبتكرةَ دونَ تعريض اَلنظَامَ المَاليَ برمّته للمخاطر خلاَلَ المراحل اَلمُبكّرَة منَ الاستكشَاف والتطوير.

فيَ الختَام

أحمدُ الله حمدًا لا يُعَدّ وأُثني عليه ثناءً بلا حد ، على أن جمعَنا هُنا فيَ بلدكُمُ المُحبّ، إخوةً أعزاءَ، لنوريَ مشَاعلَ البَصَائر، ونُسَجّليَ جَادّةَ الصّوَاب نحوَاستَدَامة الرخاءَ والاستقرارلأوطاننَا،داعينَ المولَى أن يُلهمَنَا اتباعَ رَضوانهَ وأن يَهديَنَا سُبُلَ السّلَام.

خلال الربع الثاني من العام 2018

الناتج المحلي الحقيقي في الكويت يرتفع إلى 9.93 مليار دينار

ميزانية الإيرادات والمصروفات لمنطقة الخليج

قالت بحوث كامكو في تقرير الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي لشهر أكتوبر 2018 : يتوقع ان تتراجع مستويات العجز في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2018 لتصل إلى 14 مليار دولار أمريكي (0.9– في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بتراجع يصل إلى نسبة 82 في المائة مقارنة بعجز موازنات العام 2017 (79 مليار دولار أمريكي) وبما يقرب من نسبة 72 في المائة أقل من توقعاتنا الصادرة في مارس 2018 (51 مليار دولار أمريكي) وفقاً لتحليلنا للتقديرات العامة للموازنة المالية الحكومية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ويعزى تراجع عجز الموازنات بصفة عامة إلى ارتفاع أسعار النفط المتوقعة للعام 2018 وعلى المدى المتوسط بالإضافة على مبادرات تحسين وضبط النفقات التي تحرص الحكومات الخليجية على مواصلة اتباعها. علاوة على ذلك، فانه على خلفية توقع ارتفاع أسعار النفط ستتحول موازنات دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق فائض يصل إلى 30 مليار دولار أمريكي (1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2019، مقارنة بالتوقعات السابقة بتحقيق فائض في الموازنة في العام 2020 فقط. حيث يشير إجماع التوقعات بارتفاع أسعار النفط وأسعار العقود المستقبلية إلى حوالي 70 دولار أمريكي للبرميل أو أكثر، الأمر الذي من شأنه تعزيز ودعم ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي من وجهة نظرنا. واستناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2018، من المتوقع أن تحقق الكويت والإمارات وقطر فوائض في عامي 2018 و 2019. كما يتوقع تسجيل فائض في الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عامي 2018 و 2019، حيث من المتوقع أن يتراوح متوسط فائض الموازنة للمنطقة ككل في حدود 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من العام 2018 إلى 9.93 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 1.4 في المائة على أساس ربع سنوي مقابل 9.79 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018 نتيجة النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بنسبة 1.9 في المائة على أساس ربع سنوي خلال تلك الفترة، حيث ارتفع من 5.46 مليار دينار كويتي إلى 5.56 مليار دينار كويتي، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 0.8 في المائة، مرتفعاً من 4.33 مليار دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018 إلى 4.37 مليار دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018. كما سجل فائض الميزان التجاري الكويتي نمواً قوياً خلال الفترة ما بين يناير 2018 إلى يوليو 2018 بلغت نسبته 72.8 في المائة على أساس سنوي، مرتفعاً إلى 5.81 مليار دينار كويتي مقابل 3.36 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2017. كما سجلت الصادرات نمواً بنسبة 32.1 في المائة على أساس سنوي.

«المركز»: الشركات الكويتية مستهدفة في أكبر 5 صفقات اندماج بالخليج

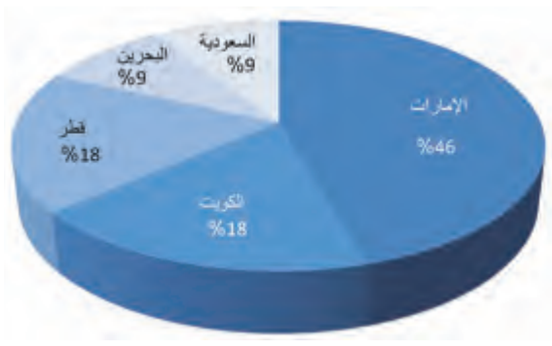

التوزيع الجغرافي للصفقات

ذكر تقرير أصدره المركز المالي الكويتي "المركز" مؤخراً أن الشركات الكويتية كانت مستهدفة في 4 من أكبر 5 صفقات اندماج واستحواذ في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة خلال الربع الثالث من العام 2018، حيث تم تنفيذ 29 عملية اندماج واستحواذ، وكان أكبرها استحواذ يونايتد أنرجي ومقرها هونغ كونغ على حصة 100% من شركة كويت أنرجي ومقرها الكويت بقيمة 491 مليون دولار أمريكي.

كما استحوذت شركة شري سيمنت الهندية على 93% من أسهم إسمنت الاتحاد الإماراتية بقيمة إجماليه بلغت 305 ملايين دولار، سعياً إلى توسيع نطاق نشاطها في دول مجلس التعاون الخليجي. وتخارج المساهم الرئيسي في شركة هيومان سوفت، السيد فهد العثمان، من حصة نسبتها 17% من نصيبه في الشركة بمبلغ إجمالي قدره 226 مليون دولاراً، لتؤول حصته المتبقية في الشركة إلى 20%. ومن جانبها، أتمت كامكو استحواذها على 70% من رأس مال بيت الاستثمار العالمي ("جلوبل") بقيمة إجمالية للصفقة بلغت 157 مليون دولاراً. ويذكر أن هذه الحصة كانت ملكاً لشركة "ان سي اتش فنتشرز"، الممثل الرئيسي لمجموعة الدائنين في جلوبل. وتم الاعلان عن استحواذ شركة الوطني للاستثمار على حصة 56% من تطبيق فور سيل (4Sale) الإلكتروني الخاص ببيع وشراء جميع المنتجات والمستلزمات ومقره الكويت، مقابل 100 مليون دولار. ومن الجدير ذكره أن Q8Car كانت قد استحوذت على فور سيل في العام 2013 بمبلغ مليون دولار.

وأورد "المركز" في تقريره أن عدد عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2018 بقي دون تغيير مقارنةً بالربع الثالث من 2017، وأقل بنسبة 26% مقارنةً بالربع الثاني من العام 2018. وشهدت البحرين أعلى نمو لتلك الصفقات في المنطقة، في حين سجلت السعودية أقلها. ولم تكن الشركات القطرية طرفا في أي من تلك الصفقات خلال الربع الثالث من 2018. ووفق ما ذكره تقرير "المركز"، فإن كيانات الاستحواذ الخليجية مثلت 69% من إجمالي الصفقات التي تمت، بينما كانت نسبة المستحوذين الأجانب 24% من إجمالي عدد الصفقات خلال الربع الثالث 2018. ولم تتوافر معلومات عن المشتري في 7% من الصفقات خلال الفترة نفسها.

كما لفت التقرير إلى اختلاف أهداف المستحوذين الخليجيين خلال الربع الثالث من العام 2018. حيث فضّل المستحوذون الكويتيون الاستثمار في بلدهم الأم، في حين اتجه المستثمرون السعوديون إلى الاستثمار في الدول الخليجية. واستهدف مستثمرون إماراتيون وقطريون وبحرينيون الاستثمار خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، بينما خلا المشهد من المستثمرين العمانيين في أي صفقات سواءً داخل دول مجلس التعاون الخليجي أو خارجها خلال الربع الثالث 2018.

شهد الربع الثالث من العام 2018 انخفاضا بنسبة 13% في عدد الصفقات التي عقدها المشترون الأجانب، مقارنة بالربع الثالث من عام 2017. وبالمقارنة بالربع الثاني من عام 2018، تنخفض النسبة أكثر لتصل إلى 36%. واستهدف المستثمرون الأجانب الشركات الإماراتية بنسبة 100% من الصفقات التي أنجزت خلال الربع الثالث 2018، على غرار ما شهدته الفترة ذاتها من عام 2017. وكانت السعودية الدولة الوحيدة خلاف الإمارات التي كانت محط أنظار الأجانب خلال الربع الثاني من العام 2018.

حسب بيان صادر عن الإدارة المركزية للإحصاء

الكويت.. التضخم السنوي يصعد 0.27 بالمئة خلال سبتمبر 2018

صعدت نسبة التضخم السنوي في الكويت، بنسبة 0.27 بالمائة خلال سبتمبر الماضي، مقارنة مع الفترة المقابلة من 2017.

وجاء في بيان صادر عن الإدارة المركزية للإحصاء ، امس الأحد، أن التضخم على أساس شهري انكمش بنسبة (0.9– بالمائة)، مقارنة مع أغسطس السابق له.

يأتي صعود التضخم في الكويت على أساس سنوي، نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.37 بالمائة.

كذلك، صعدت مجموعة السجائر والتبغ 13.50 بالمائة، ومجموعة المفروشات المنزلية بنسبة 2.17 بالمائة، على الرغم من انخفاض مجموعة الكساء وملبوسات القدم بنسبة 1.40 بالمائة، ومجموعة خدمات المسكن بنسبة 1.53 بالمائة.

ويعكس معدل التضخم (الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.

نتيجة ما حققه في الفترة الأخيرة من إنجازات

غلوبل فاينانس: بوبيان أفضل البنوك الإسلامية في الكويت

اكدت مؤسسة (غلوبل فاينانس) اختيارها للعام الثالث على التوالي لبنك بوبيان كافضل بنك اسلامي في الكويت نتيجة للانجازات التى حققها البنك في الفترة الاخيرة خاصة ما يتعلق بارقامه وارتفاع حصته السوقية في السوق الكويت .

وتم خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي التى عقدت في بالي باندونيسا تكريم بنك بوبيان لحصوله على هذه الجائزة في حفل خاص اقيم بهذه المناسبة .

وجاء الاعلان عن هذ الانجاز لبنك بوبيان في موازاة اعلان البنك تحقيق ارباحا صافية حتى سبتمبر 2018 بلغت 40.3 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 18% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبربحية سهم 15.83 فلس مقارنة مع 13.21 فلس .

وكان بنك بوبيان وفي إطار مشاركاته الخارجية قد شارك بوفد رفيع المستوى برئاسة نائب الرئيس التنفيذي عبدالسلام الصالح في اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين في اطار حرص ادارة البنك العليا على المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية التى تجذب حضوراً مميزاً من المسؤولين وقادة السياسة والاقتصاد في المنطقة والعالم في سبيل بحث سبل التعاون المشترك والإطلاع على خبرات اكثر.